

المصارف تبقى التيارات الجهادية على قيد الحياة

لا تتقيد أحلام التنظيمات المتشددة، ومن ضمنها حركة الشباب الصومالية، بمساحة جغرافية معينة تسيطر عليها في أحد أركان الدول المستهدفة بالإرهاب، والتي غالباً ما تكون تلك الدول غنية بالثروات، فالإرهاب الجرمية المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات، تجد بعض الجماعات في النظام المصرفي منفذا لتمويل هجماتها والبقاء على قيد الحياة.

بشرف على قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إنه يحقق في الاتهامات الموجهة لبنك سلام، بتحويل حوالي 1.7 مليون دولار عبر أحد الحسابات خلال فترة عشرة أسابيع حتى منتصف يوليو الماضي، مشيراً إلى أن الحساب أنشئ في ما يبدو لاستقبال أموال الزكاة.

وتسيطر حركة الشباب التي لها نحو خمسة آلاف مقاتل على المدن والقرى في جنوب الصومال غير أن جواسيسها ومقاتليها يعملون في مختلف أنحاء البلاد. وتشير تقديرات إلى أن حجم إنفاذ الحركة في العام الماضي بلغ نحو 21 مليون دولار وتم تخصيص ربع هذا المبلغ لوحدة الاستخبارات التابعة للحركة واسمها أمينات.

كما تدير الحركة محاكمها الخاصة، فقد قال رجل أعمال محققين إن المحاكم استدعته هذا العام وأمرته بدفع أكثر من 100 الف دولار زكاة بناء على تقييم لنشاطه قبل موته أمامها. وقدم رجل الأعمال الذي لم يتم الكشف عن هويته إيصال إيداع مصرفي وإيصالات من حركة الشباب للمحققين لإثبات دفع المبلغ.



حسين شيخ علي
حركة الشباب تتميز بكفاءة في جمع المال لتساعد القاعدة

وتحتفظ حركة الشباب بسجل للمواطنين يتضمن تقييماً مالياً للأفراد والأعمال، إذ خلصت تحقيقات لجنة العقوبات الأممية إلى أن حساباً آخر، يبدو أنه كان لجمع الرسوم المفروضة على رجال الأعمال الذين يستخدمون مرفأ مقديشو، شهد تحويل 1.1 مليون دولار من منتصف فبراير حتى نهاية يونيو.

وتضمن الحساب إيداعاً نقدياً بمبلغ 25 ألف دولار قدمه شخص تم تعريفه في الوثائق بثلاثة حروف. وشهد الحسابان إجمالاً أكثر من 128 صفقة تتجاوز قيمة التحويلات فيها حد العشرة آلاف دولار، وهو ما يجب أن يؤدي تلقائياً إلى إخطار المركز المسؤول عن البلاغات المالية، والذي قالت رئيسته أمينة علي لرويتزر إن «كل الخطوات اللازمة اتخذت».

وبفحص تقرير لجنة العقوبات في الأمم المتحدة واحداً من عشرات الحواجز الأمنية التي تقيمها حركة الشباب قال مسؤولون سابقون في الحركة للمحققين إنها كانت تدر ما بين 1.8 مليون و2.4 مليون دولار سنوياً رغم أن القوات الصومالية المدعومة من الولايات المتحدة تهاجم أحياناً الحواجز الأمنية التابعة للجماعة المتطرفة لقطع مواردها.

وفي ميناء كيسمايو الجنوبي الخاص بسيطرة الحكومة يتم إرغام الشركات والأعمال التجارية على دفع ما بين 300 و600 دولار شهرياً للحركة بناءً على حجم نشاطها، حيث أشار خبراء اللجنة الأممية إلى أن ذلك يمكن أن يدر سنوياً حوالي ستة ملايين دولار سنوياً من كيسمايو وحدها.



غسل الأموال في قلب بنوك الصومال

نيويورك - تحمل الجماعات الإرهابية في العديد من مناطق العالم وخاصة في الشرق الأوسط وأفغانستان، نفس الجينات، التي تحملها حركة الشباب المتشددة في الصومال وأجزاء واسعة من أفريقيا، والتي يبدو أنها دأبت على استخدام البنوك لتمويل أنشطتها إلى جانب أعمالها الأخرى الخارجة عن القانون لتوفير التمويلات.

ويؤكد الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب والجماعات الإسلامية المتشددة أن سبب تسرب العناصر والسلاح وحتى التعليمات القيادية التي تصل إلى الفروع في أنحاء عديدة من أفريقيا، هو الضعف الأمني الكامن في دول الشمال الأفريقي والتي من خلالها تصل المعدات والعناصر والتوجيهات إلى مالي ومنها إلى نيجيريا وربما إلى أماكن أخرى.

وهذا الأمر استدعى تتبع حركة نشاط الجماعات المتطرفة ومن بينها حركة الشباب، والتي استطاعت أن تمتلك أدوات لتوفير المال اللازم للبقاء على قيد الحياة، حيث تحارب هذه الجماعة منذ سنوات الحكومة الصومالية المعترف بها دولياً من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة التي تسودها الفوضى.

وفي أحدث حلقات هذه الملاحقات ما كشف عنه تقرير حديث للأمم المتحدة، والذي أظهر تفاصيل نادرة عن تمويلات حركة الشباب وكيف أنها تنقل الملايين من الدولارات عبر الجهاز المصرفي الرسمي ويبدو أنها تستثمر في قطعي الأعمال والعقارات بشكل بعيد عن الأنظار. في إشارة إلى كونها تقوم بغسل الأموال.

ولم يكن مستغرباً أن الحركة تعمل على هذا الأمر منذ سنوات، فقد أكد التقرير، الذي أعدته لجنة العقوبات المختصة بالصومال في الأمم المتحدة، أن حركة الشباب لا تزال في وضع مالي قوي وتولد فائضاً كبيراً في الميزانية يستثمر بعضه في شراء العقارات وفي الأعمال التجارية في مقديشو».

واعتماد المتشددين الصوماليين المرتبطون بتنظيم القاعدة على تنفيذ تفجيرات وشن هجمات داخل البلاد. كما قتلوا المئات من المدنيين في كينيا وأوغندا. وفي وقت سابق من العام الجاري قتلت حركة الشباب ثلاثة أميركيين في قاعدة عسكرية أميركية في كينيا.

وقال حسين شيخ علي مستشار الأمن الوطني السابق في الصومال مؤسس معهد هيرال في مقديشو إن «رجال الأعمال يخشون رفض طلبات حركة الشباب خشية أن يعرضوا للقتل». وأوضح أن الجماعة تتميز بكفاءة هائلة في جمع المال في مختلف الصناعات وأجزاء البلاد «ونحن نعلم أن لديها فائضاً مالياً ونعتقد أنها ربما ترسل بعض المال لتنظيم القاعدة».

ويتضمن تقرير الأمم المتحدة تفاصيل عن حسابين مصرفيين لدى بنك سلام الصومالي الذي تأسس عام 2009 كأحد أنشطة مجموعة شركات هرمود، الأمر الذي يثير تساؤلات حول قدرة الصومال على إنفاذ قانون صدر عام 2016 بهدف الحد من تمويل الإرهاب.

وقال المركز المختص بمتابعة البلاغات المالية في الصومال، والذي وتعمل السعودية على تطوير شراكاتها في إطار حربها الاستباقية على الخطر الإرهابي من مختلف دول المنطقة الأفريقية والعربية، وأيضاً دول العالم، من بوابة التدريب وتقاسم المعلومات الاستخباراتية والتعاون العسكري.

وكانت الرياض قد وطدت علاقتها في مارس 2016 مع معظم الدول الأفريقية وذلك في إطار الحرب على تنظيم داعش المتطرف الذي ظهر في العراق سنة 2014، وباقي الجماعات المتشددة في القارة، خاصة وأن دول المغرب العربي تعتبر من البلدان المهيدة على المدى الطويل من خطر هذه التنظيمات الإرهابية.

السعودية تعود لشمال أفريقيا والساحل من باب مكافحة الإرهاب

التأسيس لعلاقات قوية يبدأ من الدولة المحورية في المنطقة



موريتانيا بوابة لرسم ملامح جديدة مع دول المنطقة

المحور السعودي الإماراتي، حيث تتمتع بعلاقات قوية جداً معها لأن موضوع مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، هو جزء مهم من سياسة السعودية، ويعد من المحاور المهمة التي بحثتها زيارة القطان.

أصدقاء بلا حدود

ناقوس الإنذار الذي دقته الخبراء محذرين من تغلغل التطرف في المنطقة العربية، مستهدفاً المناطق التي استحصن عليها اختراقها، وعلى رأسها دول المغرب العربي، دفع السعودية إلى تبني استراتيجيات شاملة وبناء دفاعات متينة تعتمد على الأمن الذاتي الداخلي والاتفاقيات الثنائية والدولية بما يساعد على تحصين المنطقة، اقتصادياً واجتماعياً، من ورم الإرهاب.



شاهر النهاري
هناك الكثير من التوافقات وعلى مستويات كثيرة

وتعمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، التي تساهم في تسريعها الداخلية كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، على تقديم تقارير دورية إلى لجنة الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب، ولكن ليبيا التي ترزح تحت وطأة مزاج مستمر منذ قرابة عشر سنوات باتت جغرافياً سياسية لتجميع المنظرين، وقد كانت للحركات التركية والتمويلات القطرية الأثر في ذلك.

ومن هذا المنطلق لا يستبعد المحللون انخراط الرياض في سبل مكافحة الإرهاب من بوابة موريتانيا لقناعتها بجهود التعاون متعدد الأطراف والثنائي لاستئصال هذه المشكلة بكل أشكالها ومن خلال دعم كل المبادرات المخددة في إطار المنظمة الأممية في هذا المجال، والمساهمة بشكل كبير في الجهود الرامية إلى اعتماد اتفاقية أممية شاملة لمحاربة الإرهاب.

وتعمل السعودية على تطوير شراكاتها في إطار حربها الاستباقية على الخطر الإرهابي من مختلف دول المنطقة الأفريقية والعربية، وأيضاً دول العالم، من بوابة التدريب وتقاسم المعلومات الاستخباراتية والتعاون العسكري.

وكانت الرياض قد وطدت علاقتها في مارس 2016 مع معظم الدول الأفريقية وذلك في إطار الحرب على تنظيم داعش المتطرف الذي ظهر في العراق سنة 2014، وباقي الجماعات المتشددة في القارة، خاصة وأن دول المغرب العربي تعتبر من البلدان المهيدة على المدى الطويل من خطر هذه التنظيمات الإرهابية.

مناخ استثماري يسمح بدخول رأس المال السعودي إلى سوق البلدان المغربية، عبر بوابة التوافق على الملفات المشتركة. وفي ظل مساعي الرياض لتدعيم علاقاتها مع دول مجموعة الساحل، أرسل وزير الدولة لشؤون الدول الأفريقية أحمد بن عبد العزيز القطان الخميس الماضي، إلى موريتانيا، في زيارة كان طابعها الظاهري اقتصادياً من خلال وفد من الصندوق السعودي للتنمية يهدف مراجعة المشاريع التي يمولها والنظر في إمكانية فتح باب جديد للاستثمارات، وفي حين أنها تتضمن في طبيعتها مساعي لتعزيز التعاون الوثيق في ملفات جيوسياسية مهمة، في مقدمتها مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الحدودي.

وتولي السعودية اهتماماً خاصاً بموريتانيا على ما يبدو، باعتبارها من أول الدول العربية التي شاركت في مقاطعة قطر منذ الدبابة، احتجاجاً على ما تقوم به الدوحة من تاجيس الفتنة في موريتانيا والدول العربية من خلال تمويل الإرهاب وبدعم من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

وشدد المحلل السياسي شاهر النهاري خلال تصريحات صحافية نقلتها العديد من وسائل الإعلام السعودية على أن العلاقات السعودية الموريتانية قديمة قبل أن تنضم نواكشوط إلى جامعة الدول العربية، وهناك الكثير من التوافق بين البلدين على مستويات كثيرة، منها العربية والأفريقية.

ويبدو اختيار توقيت الزيارة بحسب المرابطين لافتاً للانتباه، فموريتانيا، التي تراسر الدورة الحالية للجنة بلدان الساحل الأفريقي الخمسة، التي تضم إلى جانبها كلاً من مالي والتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، تتمتع بعلاقات قوية مع دول الخليج خاصة السعودية، بينما باتت نواكشوط تحظى باهتمام دولي كبير، حيث تعد مركزاً محاربه الإرهاب في منطقة الساحل.

وتم إنشاء التجمع الإقليمي، الذي يستهدف التنسيق المشترك حول قضايا الإرهاب والأمن في العام 2014، بمبادرة من رؤساء بلدان المنطقة التي تواجه تحديات أمنية وتنموية مشتركة. وقد كانت الرياض من أبرز الداعمين لهذا التجمع كونه يعمل بتنسيق مع القوات الفرنسية هناك.

ويقول آباء ولد بنينوك، عضو مجلس النواب الموريتاني في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية، إن «الزيارة السعودية الأخيرة تأتي في سياق تدعيم الدعم السعودي لموريتانيا، ومراجعة البرامج الإنمائية التي توليها الرياض في نواكشوط».

لكنه أشار في تصريح آخر لوكالة سبوتنيك الروسية إلى أن الزيارة تأتي بالنظر لكون موريتانيا جزءاً من

تدرك السعودية أنها أهملت شمال أفريقيا خلال السنوات الماضية خاصة مع سوء فهم طبيعة استراتيجيتها مع الدولة المحورية في المنطقة، وهي تريد في الوقت الحالي أن تعود مرة أخرى إلى الساحة عبر طرح مبادرات دبلوماسية، من الباب الذي لا يناقش فيه أحد، وهو مكافحة الإرهاب، فقد اعتبر مراقبون تحرك البلد الخليجي باتجاه موريتانيا باعتبارها تراسر الدورة الحالية لتجمع بلدان الساحل الأفريقي أحد المؤشرات على ذلك، ويمكن أن يساعد على تحقيق أهداف مشتركة على المدى البعيد دون الاكترت بالضحيج التي يحدثه المحور القطري - التركي.

الرياض/نواكشوط - بدأت السعودية خلال الفترة الماضية في العمل على التوسع في مكانة تتواءم مع إمكاناتها وقدراتها ووفق خياراتها الاستراتيجية لمنطقتي المرحلة الراهنة، خاصة في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات تحتم صعود قوى دولية وإقليمية تسعى الرياض إلى أن تكون من ضمنها.

ولعل أبرز تلك الخيارات، هو العودة بمبادرات جديدة لتعزيز التقارب مع دول المغرب العربي من خلال تحريك دبلوماسية مكافحة الإرهاب، التي كانت إلى وقت قريب من بين القضايا التي لم يخض فيها البلد الخليجي مع دول المنطقة نظراً لتشابك العديد من المواقف الحساسة.

وتعتمد الرياض، في إطار هذا الهدف، على سياسة خارجية مؤسسية على تعزيز الانفتاح مع دول المغرب العربي وتجاوز المحطات التي تغالفت فيها عن بعض المناطق، لاسيما تلك التي قامت قطر وتركيا بملء الفراغ فيها، مستغلة تراجع، أو غياب، الاهتمام السعودي، والعربي عموماً بها على غرار الساحة الأفريقية، مفتاح التغيرات الهيكلية في النظام الدولي.

ونجحت إيران، إلى حد ما، في دخول المجال الأفريقي بقوة، منذ عهد الرئيس السابق أحمدوي نجاد، عبر تكوين حلقة واسعة من العلاقات مع العديد من دول المنطقة والدخول في شراكات اقتصادية وعسكرية مطعمة بهوية وثقافة مرجعية ولاية الفقيه. وقد أكد نجاد عندما كان يتولى الحكم أن «لا حدود لتوسيع الروابط بين إيران والدول الأفريقية».

ولذلك فإن عودة السعودية من باب مكافحة الإرهاب تتطلب إزالة بعض اللبس في التعامل مع القضايا الداخلية لدول المنطقة من خلال وضع استراتيجية أهم في التعامل مع هذا الملف الشائك.

وما يؤكد أن هذا السيناريو سينجح وبشكل مستدام هو أن علاقات السعودية بالمغرب تدور في فلك ما هو استراتيجي تاريخي، فلبلدان رؤية واحدة في طبيعة النظام الحاكم كما في مقارنة شؤون العالم، ولاسيما الموقف السعودي الداعم لقضية الصحراء المغربية.

كما أن للبلدين نفس الموقف مما حصل من انتفاضات عام 2011 التي دمرت دولا عربية هي اليمن وسوريا وليبيا، وبدرجة أقل تونس، باعتبار وأن الخطر الأكبر، الذي يتهدد الجميع واحد، ألا وهو الإرهاب والتشدد الإسلامي، الذي ليست له علاقة بالدين الإسلامي.

ويرجح مراقبون أن تشهد العلاقات السعودية المغربية المزيد من التطور بفعل التوجه الرسمي للعاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز الرامي إلى توثيق وترسيخ تلك العلاقات وخلق

عودة السعودية إلى باب مكافحة الإرهاب وضع استراتيجية في التعامل مع هذا الملف الشائك

وفي الماضي، دخلت السعودية علاقات مع دول المنطقة، لكنها تراجعت لفترة محدودة نظراً للظروف التي مر بها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد تفجر ما يسمى بـ«الربيع العربي»، ولكنها عادت في السنوات الأخيرة أكثر زخماً على مختلف الأصعدة لتبدأ في بناء أسس جديدة قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة.

وساعد الرياض في ذلك امتلاكها للعديد من عناصر التأثير ومقومات الارتباط القوي مع الدول العربية في المغرب العربي، سواء على المستوى الاقتصادي والمادي، الذي يخول لها